الأهرام

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٦ مايو ٢٠٠٩

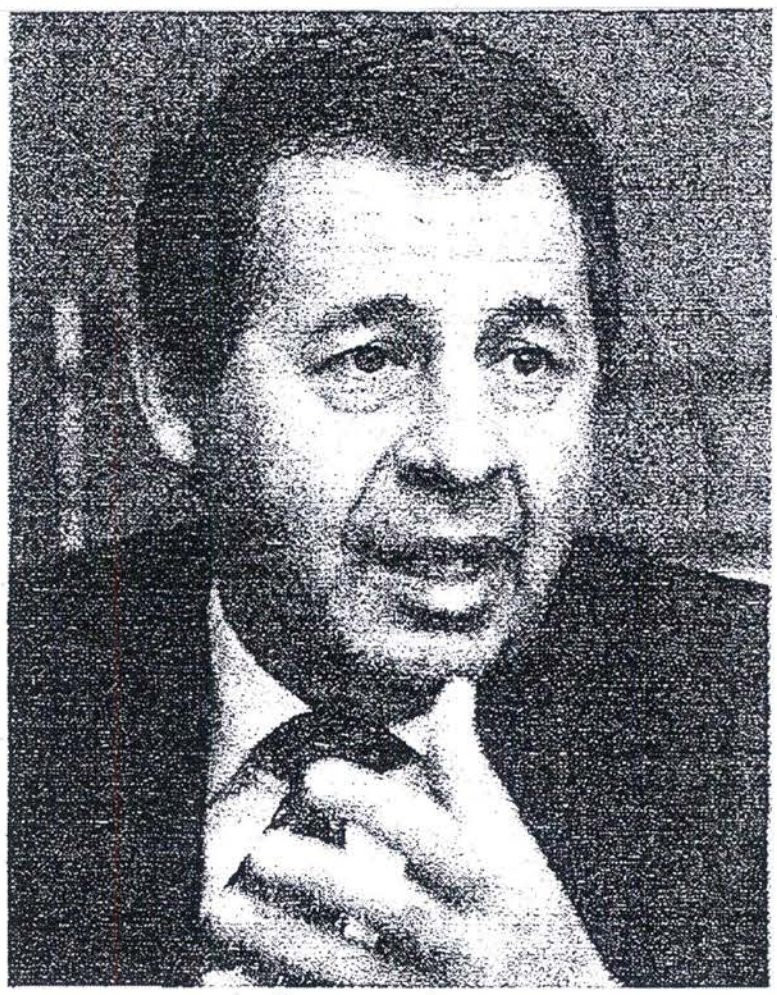

رشيد محمد رشيد

رشيد محمد رشيد فى حوار مع رئيس تحرير الأهرام:

الولايات المتحدة أكبر شريك تجارى لمصر وأهم الأسواق لصادراتنا

■ توقيع خطة لدعم التعاون فى الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والبيئة والطاقة والملكية الفكرية

المشاركة فى صنع السلام تمثل أساسا متينا لبناء علاقات اقتصادية قوية

قبيل مغادرته القاهرة أمس إلى الولايات المتحدة ضمن وفد مصر المكلف بزيارتها من الرئيس مبارك، أدلى المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة بحوار للأستاذ أسامة سرايا رئيس تحرير «الأهرام» وصف فيه الولايات المتحدة الامريكية بأنها أكبر شريك تجارى لمصر فى العالم، كما أن أسواقها تعد الأهم والأكبر بالنسبة للصادرات المصرية. وقال: إنه سيتم توقيع خطة عمل - خلال الزيارة - لإقامة شراكة اقتصادية استراتيجية تضمن دعم التعاون فى مجالات التجارة والاستثمار، وتكنولوجيا المعلومات، والبيئة، والطاقة الجديدة والمتجددة والملكية الفكرية. وأوضح الوزير أن المشاركة بين البلدين فى صنع السلام تمثل اساسا متينا لبناء علاقات اقتصادية قوية. وشدد الوزير على أن تقدير الإدارة الامريكية الجديدة لمكانة مصر وثقلها ودورها المحورى سوف ينعكس إيجابيا على التعاون الاقتصادى بين البلدين. وأشار إلى أن توجهات الحكومة هى الاستمرار فى الانفتاح على دول العالم، مؤكدا أن تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة لن يكون على حساب أى من الدول. وقد جاء حديث الأرقام فى حوار الوزير مبشرا، ويحمل على التفاؤل، حيث أكد زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين إلى ٨,٤ مليار دولار، منها ٢,٤مليار دولار صادرات مصرية للأسواق الأمريكية، كما زادت قيمة الاستثمارات الامريكية فى مصر إلى ٧,٥ مليار دولار، مع وجود فرص جديدة لجذب المزيد من الاستثمارات. دلالات الأرقام لم تتوقف عند هذا الحد، فقد كشف الوزير أن قيمة صادرات مناطق «الكويز» تضاعفت لتصل إلى ٨٧٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨ بدلا من ٢٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥. الوزير أكد أن النشاط الاقتصادى المصرى لن يتوقف عند زيارة الولايات المتحدة، وإنما سيمتد ليشمل مباحثات مهمة خلال الأيام المقبلة بكل من باريس وموسكو فى إطار دعم التعاون المشترك.

وفيما يلى نص الحوار.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مستمرون فى تنويع مصادر استيراد القمح باعتباره ضرورة حتمية لأمننا القومى

مباحثات مصرية ـ فرنسية الجمعة بباريس لتفعيل مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط

بدء اجتماعات اللجنة المصرية ـ الروسية المشتركة بموسكو ٢ يونيو لتنشيط الاتفاقيات المشتركة

■ **الأهرام: مفاوضات الوفد الوزارى المصرى الرسمى فى الولايات المتحدة ستتضمن إلى جانب ملف السلام فى الشرق الأوسط البعد الاقتصادى فى العلاقات الثنائية.. فهل يعنى هذا عودة الملف الاقتصادى إلى مائدة المفاوضات مستقبلا مع الولايات المتحدة رغم ان الاهتمام الأكبر سيكون لعملية السلام؟**

ـ الوزير: بالتأكيد فان البعد الاقتصادى فى العلاقات مع الولايات المتحدة كان ولايزال يمثل محورا مهما، فالسوق الأمريكية لاتزال أكبر اسواق العالم استيرادا وتصديرا رغم الازمة الاقتصادية العالمية ـ إلا ان الاقتصاد الأمريكى يحاول الخروج من الازمة باقصى سرعة.

ولاتزال الولايات المتحدة أكبر مستثمر أجنبى فى مصر وسوق كبيرة ويقلل للصادرات المصرية.

وإذا كان الدور المصرى الرائد والمحورى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط جعل من الولايات المتحدة شريكا اساسيا على الصعيد السياسى والقضايا الدولية والاقليمية إلا ان هذا لايقلل من البعد الاقتصادى فى العلاقات مع الولايات المتحدة بل على العكس فان المشاركة فى صنع السلام تمثل اساسا متينا لبناء علاقات اقتصادية قوية تستفيد من المشاركة السياسية المتميزة. وليس هذا فقط بل ان الدور الفعال والحيوى للرئيس مبارك فى الحفاظ على الأمن والاستقرار والذى يشهد به العالم كله لم نستثمره حتى الآن بالقدر الكافى.

حكمة الرئيس مبارك

■ **الأهرام: كما ذكرتم فان الدور المحورى لمصر والرئيس مبارك فى عملية السلام يمكن استثماره اقتصاديا.. كيف ذلك؟**

ـ الوزير: لدينا علاقات متميزة على المستوى السياسى مع دول العالم وذلك بفضل مواقف مصر وحكمة الرئيس مبارك فى التعامل مع مختلف القضايا الاقليمية والدولية. وبصراحة مصر لها ثقلها ومكانتها والجميع يقدر دورها واذا اضفنا إلى هذا موقع مصر الجغرافى المتميز يكون لدينا محوران فى غاية الأهمية لبناء علاقات اقتصادية مع مختلف دول العالم تفتح اسواقا جديدة للسلع المصرية وتجذب مزيدا من الاستثمارات.

والمطلوب منا ان نزيد من قدرتنا التنافسية فى الصناعة وفتح مجالات جديدة للاستثمار وكل هذا فى النهاية يترجم إلى زيادة الانتاجية وبالتالى تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى.

وقد قطعنا شوطا لابأس به فى هذه الاتجاهات، ولكن يبقى ان نستغل موقعنا الجغرافى ومكانتنا السياسية فى زيادة اداء الصادرات وحتى فى جذب السياحة وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا لتطوير قاعدتنا الانتاجية.

متغيرات امريكية إيجابية

■ **الأهرام: فى ظل الظروف والمتغيرات الجديدة التى تحكم توجهات الإدارة الأمريكية الحالية.**

كيف سينعكس ذلك على معادلة العلاقات المصرية ـ الأمريكية خاصة فى جانبها الاقتصادى؟

ـ الوزير: فعلا هناك متغيرات ايجابية كثيرة فى توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة واختيار الرئيس اوباما مصر لتوجيه خطابه إلى العالم الإسلامى يعكس هذه التوجهات.

ومعنى هذا ان الإدارة الأمريكية الجديدة تقدر دور مصر ومكانتها، وحريصة على ان تكون علاقتنا فى المرحلة المقبلة مبنية على هذا الاساس، وبالتالى فان كل ذلك سينعكس ايجابيا على الجانب الاقتصادى.

ونحن لدينا ايضا الحرص على تنمية علاقتنا الاقتصادية والاستفادة من كل الفرص المتاحة من منطلق تبادل المصالح والمنافع خاصة ان الازمة الاقتصادية العالمية جعلت جميع دول العالم تعيد النظر فى سياساتها الاقتصادية.

■ **الأهرام: توقفت المفاوضات الاقتصادية مع الجانب الأمريكى منذ زيارتكم الأخيرة لواشنطن عام ٢٠٠٥ عندما رفض الجانب الأمريكى البدء فى مفاوضات التجارة الحرة.. فهل ترون ان هناك مستجدات وآليات جديدة للتعاون الاقتصادى مع الولايات**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المتحدة أم ستدور المفاوضات مجددا حول اتفاق التجارة الحرة؟

- الوزير: الحقيقة اننا كنا قد قطعنا شوطا كبيرا فى تهيئة المناخ لاعلان بدء مفاوضات التجارة الحرة فى نهاية عام ٢٠٠٥ ولكن طبقا للنظام الأمريكى، كان لابد للكونجرس ان يوافق على ذلك وفق تفويض محدد يمنحه للرئيس الأمريكى، وكان هناك من الجانب الأمريكى من يريد أن يربط ذلك بأجندة سياسية معينة، ولكننا رفضنا املاء توجهات سياسية على اتفاقية تجارية، وقلنا يومها ان اتفاق التجارة الحرة ليس منحة أو هبة من الولايات المتحدة لمصر وانما هو اتفاق تجارى يستفيد منه الطرفان.

نحن لن نطرح هذا الموضوع مجددا ولن نبنى عليه مفاوضاتنا لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة مستقبلا، نحن نركز على محاور جديدة لجذب مزيد من الاستثمارات الأمريكية إلى قطاعات جديدة للاقتصاد المصرى وزيادة الصادرات المصرية للسوق الأمريكية.

ودعنى انكر فى هذا الصدد انه رغم عدم وجود أو حتى عدم بدء مفاوضات اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة إلا ان علاقاتنا الاقتصادية تحسنت بشكل كبير فى الفترة من ٢٠٠٥ وحتى الآن، سواء على صعيد التبادل التجارى أو الاستثمارات فقد استمر ارتفاع حجم التبادل التجارى حتى وصل إلى أكثر من ٨.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وظلت الولايات المتحدة أكبر شريك تجارى لمصر على مستوى العالم وأكبر مستثمر اجنبى فى مصر ايضا بنحو ٧.٥ مليار دولار فى مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الغاز والبترول.

ونحن نستهدف ان نجذب الاستثمارات الأمريكية فى المرحلة المقبلة إلى قطاعات جديدة فى الاقتصاد المصرى وكذلك الاستفادة من الخبرات الأمريكية فى هذا المجال مثل قطاع التجارة الداخلية والصناعات الالكترونية والهندسية.

والفرصة مهيأة الآن خاصة مع تغير استراتيجيات الاستثمار والتسويق لمعظم الشركات الأمريكية نتيجة للازمة الاقتصادية ومع تحقيق الشركات الأمريكية فى مصر معدلات نمو وربحية عالية رغم التأثيرات السلبية على الشركات الأمريكية فى دول أخرى وفى الولايات المتحدة نفسها.

شراكة اقتصادية استراتيجية

■ **الأهرام: شراكة اقتصادية استراتيجية هل تتضمن اجندة المفاوضات خلال زيارتكم الحالية إلى واشنطن مباحثات محددة مع شركات أو مسئولين عن الاقتصاد الأمريكى؟**

- الوزير: لدينا اجندة محددة تتضمن مباحثات مع المفوض التجارى الأمريكى ومع نائب وزير التجارة الأمريكية - نظرا لوجود وزير التجارة خارج الولايات المتحدة - ورئيس غرفة التجارة الأمريكية وكذلك مجلس التنافسية الذى يضم رؤساء كبريات الشركات الأمريكية.

وسيتم التوقيع على خطة عمل لاقامة شراكة اقتصادية استراتيجية تضمن أوجه التعاون فى التجارة والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والبيئة وحقوق الملكية الفكرية والخدمات والطاقة الجديدة والمتجددة وسنلتقى برئيس البنك الدولى روبرت زوليك وعدد من قادة الفكر والرأى وصناع القرار.

توسيع بروتوكول الكويز

■ **الاهرام: هل هناك جديد فيما يتعلق ببروتوكول الكويز خلال المباحثات فى واشنطن؟**

وكيف تقيمون اداءه وتأثيره على زيادة الصادرات المصرية للولايات المتحدة خاصة ان هناك من يرى انه لم يحقق الهدف منه ولم تستفد منه الصناعة المصرية كثيرا؟

- الوزير: من المقرر فعلا ان يتم الاتفاق مع الجانب الأمريكى على توسيع بروتوكول المناطق الصناعية المتخصصة للتصدير للسوق الأمريكية بدون جمارك «الكويز» لضم عدد من محافظات الصعيد للاستفادة من هذا البروتوكول خاصة محافظتى المنيا وبنى سويف اللتين تشهدان اقبالا كبيرا من المستثمرين لاقامة مشروعات صناعية جديدة.

واذا اردنا ان نقوم اداء هذا البروتوكول وتأثيره على الصادرات المصرية منذ توقيعه - فدعنا نقل بكل موضوعية انه لعب دورا مهما فى الحفاظ على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تقرير الإدارة الأمريكية الجديدة لمكانة مصر ودورها ينعكس إيجابيا على التعاون الاقتصادي

توجهات الحكومة للانفتاح على دول العالم.. وتعميق علاقاتنا مع أمريكا لن يكون على حساب أحد

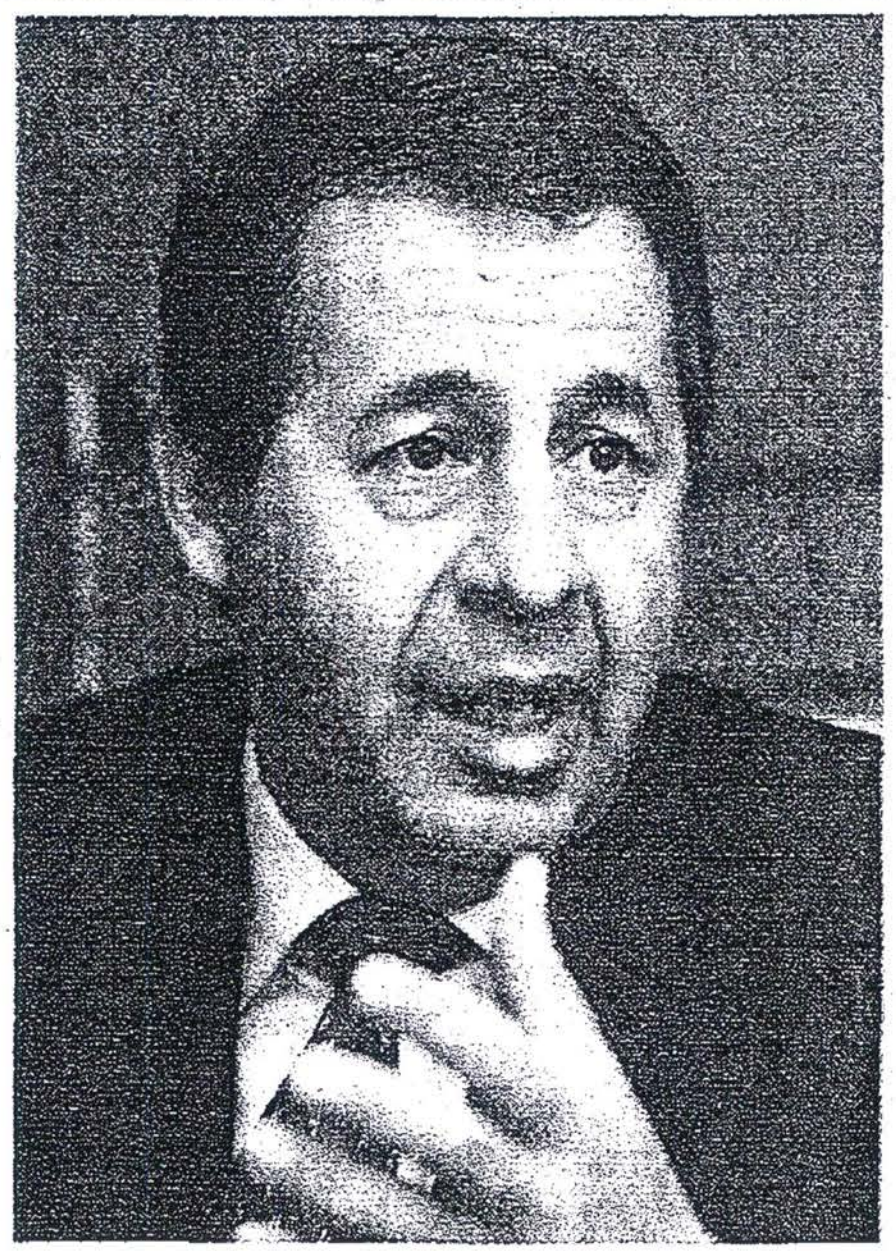

رشيد محمد رشيد

استمرار معدل زيادة صادراتنا للسوق الأمريكية بفضل الميزة التنافسية التى حصلت عليها الصادرات المصرية باعفائها من الجمارك خاصة صناعة المنسوجات والملابس.

ولعلنا نذكر أو تتذكر ان موافقتنا على توقيع هذا البروتوكول جاءت ابان الغاء نظام الحصص فى تجارة المنسوجات والملابس للسوق الأمريكية، وجاء البرتوكول ليضمن للصادرات المصرية من الملابس والمنسوجات ميزة تنافسية تعوضها عن الغاء نظام الحصص حيث ادى الغاء هذه الحصص إلى ازالة القيود على الصادرات الصينية والهندية والباكستانية للسوق الأمريكية مما زاد من حدة المنافسة فى السوق الأمريكية.

وإذا نظرنا للارقام سنجد ان صادراتنا من مناطق الكويز ارتفعت من ٢٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٨٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ فهى تضاعفت ٣ مرات فى ٣ سنوات وحققت صادرات تراكمية حتى الآن نحو ٢.٥ مليون دولار. ويجب ألا ننسى انه كان سببا رئيسيا لتدفق بعض الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الصناعة المصرية للاستفادة من مميزاته.

■ الاهرام: قد يفسر البعض ان التوجه لتعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة فى المرحلة المقبلة يأتى على حساب دول أخرى كالصين والهند وروسيا، وان هناك تراجعا عن توجهاتنا لتوسيع علاقاتنا الاقتصادية مع هذه التجمعات.. فماذا تقول؟

- الوزير: هذا غير صحيح على الاطلاق - فلاتزال توجهات الحكومة المصرية نحو مزيد من الانفتاح على دول العالم وتحقيق التوازن فى المصالح مع مختلف التجمعات الاقتصادية. نحن نسعى إلى تعميق وتقوية علاقاتنا الاقتصادية مع مختلف دول العالم، والاتجاه الآن لتعميق العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة يأتى فى هذا الإطار، بالاستفادة بالمتغيرات البناءة والايجابية فى السياسة الأمريكية نحو العالم والشرق الأوسط.

وهذا لن يكون على حساب علاقاتنا الاقتصادية مع دول أخرى ومن المهم ان اذكر هنا لتأكيد هذه التوجهات انه بعد انتهاء زيارتنا الولايات المتحدة سنتوجه مباشرة ومعى السيد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية إلى باريس وسنلتقى بوزير الخارجية الفرنسى يوم الجمعة المقبل والمستشار الخاص للرئيس ساركوزى وستركز مباحثاتنا على سبل الاسراع فى تفعيل مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط خلال الرئاسة المصرية - الفرنسية المشتركة.

كما اننى سأترأس الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة المصرية - الروسية المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى والتى ستعقد بموسكو يوم ٢ يونيو المقبل والتى ستبحث الاسراع ايضا فى تفعيل الاتفاقات القائمة بين البلدين كما ان الرئيس ميدفيديف سيلتقى بالرئيس مبارك فى يونيو المقبل بالقاهرة.

اذن نحن نسير وفق سياسة واضحة فى جميع الاتجاهات للحفاظ على مصالحنا الاقتصادية والاستفادة بقدر الامكان من كل هذه العلاقات وليس بحسابات اخرى.

تنويع استيراد القمح

■ الأهرام: ولكن هل يعنى هذا ايضا التخلى عن سياسة تنويع استيراد القمح والاعتماد بصورة أكبر على القمح الأمريكى خاصة مع ظهور بوادر ازمة القمح الروسى؟

- الوزير: دعنى أؤكد اننا مستمرون فى سياسة تنويع استيراد القمح من دول مختلفة.. فهذا هو ما يحقق مصلحتنا وامننا. فمصر من أكبر دول العالم استيرادا للقمح بل هى أول أو ثانى اكبر مستورد فى العالم لذلك فان تنويع مصادر الاستيراد وتعددها امر حتمى وضرورى لامننا القومى فنحن نستورد حاليا من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان واستراليا وفرنسا والولايات المتحدة، صحيح هناك تراجع لوارداتنا من القمح الأمريكى ولكن هذا يرجع لاسباب تجارية. وبالنسبة لازمة القمح الروسى الأخيرة فالأمر الآن فى يد النائب العام وهو الذى سيقول الحقيقة ولكن حتى الآن نستطيع ان نقول انه ليست لدينا مشكلة قمح روسى فاسد وفقا لمعايير وضوابط الأجهزة الرقابية المصرية، وقد يكون للصراع والتنافس بين المستوردين دور فى ترويج بعض الشائعات حول فساد بعض رسائل القمح المستوردة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية